الشباب والانتخابات البلدية في اطار مسودة قانون القائمة المفتوحة

إعداد دكتور رمزي عودة

تقديم:

يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعيا فتياً اذ تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الصادرة في يوم الشباب العالمي 2016، أن نسبة الشباب في فلسطين من الفئة العمرية (15-29) عامًا، تشكل 30% من إجمالي السكان المقدر بنحو 4.82 مليون نسمة في منتصف العام 2016، ومن بين هذه الفئة 37% في الفئة العمرية (15-19) عامًا، و63% في الفئة العمرية (20-29) عامًا، ويتوزعون بحسب الجنس بواقع 104.1 ذكور لكل 100 أنثى [1]. وفي ظل بيانات مسح القوى العاملة تمت ملاحظة أن معدلات البطالة بين الخريجين الشباب مرتفعة، وفي جميع التخصّصات، حيث بلغ هذا المعدل 35% خلال الربع الثالث 2016، بواقع 44% في قطاع غزة و28.2% في الضفة الغربية [2]. بالمقابل، وبرغم أن نسبة الشباب الفلسطيني تقارب خمس السكان الا ان أقل من 1% منهم يشارك في عملية صنع القرار ، وهذا يشير الى الفجوة العميقة في المجتمع الفلسطيني بين التكوين الديمغرافي ونسب المشاركة المتدنية للشباب[3]. وتظهر هذه الفجوة جلياً في معدلات مشاركة الشباب في الحياة العامة، فبحسب لجنة الانتخابات المركزية، فإن عدد الاناث المسجلات للانتخابات الفلسطينية بلغ نحو مليون ومئتين وخمسين ألف، بما يشكل ما نسبته حوالي 49% أيضاً من إجمالي عدد المدرجين في سجل الناخبين الابتدائي. بينما بلغت نسبة الشباب الفاعل في الحياة العامة حوالي 13% فقط من الشباب بين عمر (15-29) سنة؛ منهم (6.3%) من الشباب الذين ينتمون إلى أندية ومراكز رياضية، و(3%) ملتحقون بجمعيات أهلية غير حكومية، و(2.4%) ينتمون إلى اتحادات ونقابات بمختلف أشكالها، فيما أقل من (1.5%) من الشباب ينتمون لأحزاب أو حركات سياسية. [4]

[5]

---

[1] https://icspr.ps/559/

[2] https://icspr.ps/559/

[3] https://www.masarat.ps/article/6047/%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1

[4] https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

[5] أما لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية فتعد فئة الشباب ضمن الفئة العمرية (18-40) سنة، وتقسم اللجنة الفئة نفسها إلى ثلاثة مستويات: الأوّل من (18-22) سنة، والثاني من (23-30) سنة، الثالث من (31-40) سنة، ليظهر أنّ نسبة الشباب في سجل الناخبين النهائي في العام 2021 بلغت 56%، موزعة على المستويات الثلاثة على التوالي: 15%، و24.6%. المصدر (

مشاركة الشباب في الانتخابات البلدية السابقة:

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020 إلى أن 1.14 مليون شاب/ة (18-29 سنة) يشكلون حوالي خمس المجتمع الفلسطيني بنسبة 22% من إجمالي السكان في فلسطين، 23% في الضفة الغربية و22% في قطاع غزة. وعبّر 60% من الشباب عن عدم اهتمامهم بالمشاركة في أي عملية انتخابات قادمة. مع العلم بأن 53% من الشباب الآن لم يشاركوا بأية انتخابات سابقة[6] . وفي الإطار السابق، أشارت نتائج مسح الشباب 2015، الى ان 40% من الشباب في الفئة العمرية (15-29) عامًا بأنهم سيشاركون في الانتخابات، بواقع 29% في الضفة الغربية و57% في قطاع غزة، في حين أفاد 29% بأنهم ربما يشاركون، و13% ربما لا يشاركون، و18% قطعًا أنهم لن يشاركوا، بواقع 16% في الضفة الغربية و21% في غزة[7]. من جانب أخر، تشير البيانات المقارنة تبعاً لدراسة حديثة أصدرتها مؤسسة ملتقى الطلبة إلى أن هنالك انخفاضا لمشاركة الشباب في الانتخابات البلدية للعام 2017 مقارنة بانتخابات البلديات للعام 2012، حيث حصدت فئة الشباب في انتخابات عام 2017 نسبة من المقاعد بلغت 21.1% ، مقابل 21.5% في انتخابات عام 2012[8] .

في الواقع، لقد بلغت نسبة الشباب الفائزين في انتخابات الهيئات المحلية بمرحلتها الثانية 16% في الفئة 25-35 عاماً مقارنة بـ 21.7% في المرحلة الأولى، و27% في الفئة 36-45 عاماً مقابل 27.4 في المرحلة الأولى، و30% في الفئة ما بين 46-55 عاماً مقابل 28.6% في المرحلة الأولى، 27% أكبر من 55 عاماً مقابل 22.3% في المرحلة الأولى، ما يعكس تراجعاً لحضور الشباب في المرحلة الثانية عن المرحلة الأولى، مع أن نسبة الترشح للشباب "25-45" كانت أعلى بواقع 59% من إجمالي المرشحين، بينما لم تحقق إلا 43% من المقاعد[9] . في الاطار السابق، وبرغم ان بيانات لجنة الانتخابات المركزية تشير الى أن هناك تقدمًا ملموسًا لافتًا في مستوى مشاركة الشباب في عملية الترشح للانتخابات المحلية التي تمت بمراحلها المتعددة، فقد ترشح ما مجموعه 2954 شابًا منهم 761 من الإناث و2193 من الذكور، وقد فاز ما مجموعه 870 شابًا منهم 171 من الإناث و699 من الذكور مع العلم أن هذه الانتخابات قد جرت لانتخاب 263 مجلسًا محليًا وبلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبرغم هذه النسب المشجعة الا ان نسبة الفائزين من فئة الشباب من عمر 25 إلى 35 عاما بلغت 19.5%، بينما بلغت نسبة الفائزين من أعمار ما دون 45 عاما، 37% في تراجع واضح لما كانت عليه في انتخابات العام 2012، حيث وصلت نسبة الفائزين ممن

---

https://www.masarat.ps/article/6047/%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1

[6] . https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

[7] https://icspr.ps/559/

[8] https://www.alhaya.ps/ar/Article/123565

[9] https://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=15590&CategoryId=19

هم دون 45 عاما الى 50%. وهذا يشير الى أن جهود الشباب يجب أن تتوجه نحو المشاركة الحقيقية والفاعلة في كافة مؤسسات الدولة. [10]

وفيما يخص مستوى مشاركة الشباب، فما زالت نسبة تمثيل الشباب في الهيئات المحلية تراوح مكانها حسب الجدول التالي الذي نشرته لجنه الانتخابات المركزية، والتي تشير الى تدني نسبة تمثيل الشباب الفائزين بالانتخاب الى 19.4% في المجالس القروية و16% في المجالس البلدية. واما نسبة الشباب الفائزين بالتزكية فلم تتجاوز 24%. [11]

الانتخابات المحلية (المرحلة الأولى) 11 كانون أول 2021													
المنطقة الانتخابية	الفائزين بالانتخاب							الفائزين بالتزكية					
	35-25	%	45-36	%	55-46	%	أكبر من 55	35-25	%	45-36	%	55-46	%	أكبر من 55
المجموع	291	19.4%	381	25.3%	467	31.1%	364	361	24.1%	442	29.5%	391	26.1%	304

الانتخابات المحلية (المرحلة الثانية) 26 آذار 2022													
المنطقة الانتخابية	الفائزين بالانتخاب							الفائزين بالتزكية					
	35-25	%	45-36	%	55-46	%	أكبر من 55	35-25	%	45-36	%	55-46	%	أكبر من 55
المجموع	101	16.0%	157	24.8%	178	28.2%	196	39	17.3%	75	33.3%	76	33.8%	35

المصدر

aowa.ps

https://aowa.ps › attachment ›

ويلاحظ من الجدول السابق، بان نسبة الشباب على تنوع تفصيلاتها الفائز بقوائم التزكية بمقاعد في انتخابات الهيئات المحلية هي أعلى من نسبة الفائزين بالتنافس سواء بالمرحلة الاولى للعام 2021 او المرحلة الثانية، ففي المرحلة الاولى فاز بالتنافس الفئة العمرية من 25-35 19.4% بينما فازت بنفس الفئة العمرية في فوائم التزكية 24.1%. اما في المرحلة الثانية وفي اطار نفس الفئة فازت في قوائم التنافس 16% اما في قوائم التزكية فقد بلغت النسبة 17.3% . وذا ما قارنا هذه النسب من الافئزين بالمقاعد ضمن الفئة العمرية من 25-30 بمثيلتها في العام 2017 فسنجد ان نسبة الفائزين من نفس الفئة العمرية في قوائم التنافس بلغت 15.76% مقابل 19.4% في انتخابات عام 2021 في المرحلة الاولى و16% في المرحلة الثانية، بمعنى تحسن القدرة التنافسية للشباب في انتخابات الهيئات المحلية عام 2021 في المرحلة الاولى. وبنفس السياق

[10] https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/08/08/1164672.html
[11] https://aowa.ps › attachment

نجد ان نسبة الفائزين بقوائم التزكية في اننتخابات عام 2017 بلغت 24% مقابل نفس النسبة تقريبا في انتخابات عام 2021 للمرحلة الاولى و17.3% في انتخابات المرحلة الثانية عام 2022.

من خلال هذه المقاربة نجد الاتي:

1- ان حظوظ فوز الشباب في قوائم التزكية هي أكبر من حظوظهم في قوائم التنافس.
2- كلما زادت التجارب الانتخابية تحسنت قدرة الشباب على الفوز والتنافس في انتخابات الهيئات المحلية.

مسودة قانون نظام الانتخابات البلدية الجديد (نظام القائمة المفتوحة)

تغلفت الانتخابات المحلية للعام 2021-2022 بطابع عشائري مع وجود أغلبية للقوائم المستقلة وان كانت محسوبة على تنظيمات سياسية . وقد جرت هذه الانتخابات على مرحلتين، كما أسلفنا سابقا، وشملت المرحلة الأولى 376 هيئة انتخابية في المناطق الريفية، وقد جرت الانتخابات في 154 هيئة منها، تنافست عليها 573 قائمة، 455 منها حملت صفة مستقلة، بينما كانت 118 قائمة حزبية تتبع لحركة فتح في معظمها. بينما فازت في 162 هيئة قائمة واحدة بالتزكية، 128 قائمة منها حزبية تتبع مظعمها لحركة فتح. في حين لم يترشح أحد للانتخابات في 50 هيئة محلية، وترشحت قوائم غير مكتملة في 10 هيئات. ما يعني أن أكثرمن نصف الهيئات المحلية لم تجري فيها الانتخابات،كما بلغت القوائم المستقلة 67% من نسبة القوائم، فيما شكلت القوائم الحزبية 33% فقط[12].

لقد جرت انتخابات عامي 2021-2022 وفقا لنظام التمثيل النسبي الكامل بمعنى تنافس القوائم وليس النظام الفردي، كما تتضمن قانون الانتخابات المحلية اعتماد نظام القوائم المغلقة بمعنى ان يقوم المقترع بالتصويت للقائمة وليس الافراد. وفي اطار هذه الممارسة الانتخابية ظهرت العديد من الاشكالات في عملية التصويت أهمها التناقض بين رغبة الناخب في اعطاء صوته لقائمة ما وبين عدم رضائه عن اي عضو في القائمة. من جانب أخر، فقد ظهرت ايضا اشكاليات عديدة في ترتيب أسماء أعضاء القائمة في حال فوزها بنسبة معينة من الاصوات. وهذا ادى الى ان متذيلي القائمة في العادة لم يكون لديهم الحافز في العمل وتجنيد المناصرين للقائمة اثناء التنافس الانتخابي. أما الاشكالية الثالثة والخطيرة فتمثلت في انقسام القوائم الانتخابية لاسيما تلك المحسوبة على فتح وخاصة في البلديات الكبيرة التي اعطت المبرر لقيادي الحركة في انشاء عدة قوائم مما أدى الى اشتعال التنافس فيما بينها ومن ثم أدى ذلك الامر الى الصراع على منصب رئيس البلدية تماما مثل ما حدث في بلدية بيت لحم، بل إن بعض القوائم التي حصل رئيسها على مقعد واحد نجح في ابتزاز القوائم الكبرى وترأس البلدية كما حدث في بلدية الدوحة وغيرها.

في الاطار السابق، تم طرح مقترح تعديل للنظام الانتخابي لمعالجة بعض اخفاقات النظام الانتخابي السابق (نظام القائمة النسبي)، وفي النظام المقترح وهو نظام القائمة المفتوحة يصوت الناخب للقائمة في ورقة وفي ورقة اخرى يقون برتيب 5 اسماء في القائمة كحد اقصى من 1 الى 5 بحيث اذا حصلت القائمة على نسبة من الاصوات الكلية تترجم لمقاعد وفقا لترتيبات وافضليات الناخبين. أما بالنسبة لمنصب رئيس البلدية فيتم انتخابه من القوائم التي فازت دون اعتبار لعدد الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة. تماما كما كان معمول عليه في النظام الانتخابي السابق. وفي هذا المقترح الجديد تم زيادة الكوتا النسوية من 20% الى 30% بما يرفع نسبة مشاركة الاناث في العملية الانتخابية ، كما تم تخفيض سن الترشح للشباب من سن 25 الى 23 عام استجابة للمطالب الشبابية التي طالبت تخفيض سن الترشح وان كانت هذه المطالب تركزت على سن 18 عاما وليس 23 عام. وبالطبع، فإن هذه التعديلات المقترحة تعتبر أكثر ديمقراطية

[12] http://yabous.info/?ID=47

لأنها تتيح للناخبين اختيار القائمة الفائزة واعضائها وهو إجراء معمول به في العديد من الانتخابات المحلية مثل الاردن والجزائر وبعض المقاطعات في فنلندا والسويد والبرازيل. كما انها تعزز من نسبة من مشاركة النساء والشباب[13].

وفي نفس الاطار السابق، اكد الدكتور طالب عوض الخبير الانتخابي بان اعتماد القوائم المفتوحة افضل بكثير من القوائم المغلقة لانها لا تقيد الناخب باختيار قائمة كاملة وانما يحق له اختيار شخص او اكثر من القائمة، وبالتالي فإن هذا النظام الانتخابي يحترم ارادة الناخب من خلال منحه خيارات متعددة في اختيار مرشحين من اية قائمة على عكس النظام الانتخابي المغلق او (القائمة المغلقة) التي تقيد الناخب في اختيار القائمة كاملة التي يحددها الحزب او العائلة او اي جهة سياسية او اجتماعية وبغض النظر عن القوائم الاخرى[14].

<u>إشكاليات وتحديات النظام الانتخابي المقترح (نظام القائمة المفتوحة):</u>

في الواقع، هنالك عدة اشكاليات قد تمثل تحديات حقيقية أمام نجاح هذا النظام المقترح ومن أهمها:

الاشكالية الأولى تتمثل في حالة الارباك التي قد تصيب القائمة الانتخابية نتيجة لكونها تتعامل مع نظام انتخابي جديد ، وعليها بالضرورة أن تتدرب عليه وأن تعي نتائجه وتضع الخطط الانتخابية المتناسبة مع هذا النظام.
الاشكالية الثانية تعكس عدم قدرة نظام القائمة المفتوحة على منع الانقسامات داخل صفوف الحركة نتيجة للتنافس على ترأس القوائم، حيث يؤثر نظام القائمة المفتوحة سلباً على التماسك الحزبي ويزيد من حدة الصراعات داخل الحزب على خلاف النظام النسبي المغلق، ففي العادة، فأن الأحزاب الأقل تماسكاً تكون عرضة للانقسام أكثر داخل هذا النظام، وبالضرورة، فإن هذا النظام لا يستطيع أن يضمن عدم تشكيل قوائم مستقلة لا تريد أن تخضع لنظام القائمة المفتوحة.
الاشكالية الثالثة تتمثل في تشتيت الأصوات بين الخمسة أسماء المتضمنة في القائمة، حيث سيتم تركيز الناخبين على أول اسم كرئيس للقائمة، وحينها سيتم تشتيت الأصوات الاربعة المتبقية، وهذا قد يؤدي الى فوز بعض المرشحين في القائمة ليس لقوتهم وانما بسبب تشتيت الأصوات.

الاشكالية الرابعة في هذا النظام المقترح تتمثل في أنه يسمح بمجال أوسع للعشائرية بالتحكم في القوائم، حيث يسهل على العشائر الكبرى في المناطق أن تترأس القوائم الانتخابية بما سيؤدي الى استبعاد الاحزاب عن القيادة وسيجعل قادتها في البلديات تابعة للإملاءات العائلية.

الاشكالية الخامسة تتمثل في ميل نظام القائمة المفتوحة الى استبعاد الشباب والفئات المعتدلة الأقل شهرة داخل صفوف الاحزاب، حيث أنه من خلال عملية الاستقطاب في التصويت لصالح القيادات الحزبية الكبرى سيحصل الشباب والاجنحة الجديدة والتي هي في الأغلب تكون أكثر اعتدالا على نسبة أقل من الأصوات، وبالضرورة، فان نظام القائمة المفتوحة سيقصي الدماء الجديدة والأكثر انفتاحا داخل صفوف الحركة.
الاشكالية السادسة تتمثل في عدم فهم النظام الانتخابي من قبل عامة الناس، أولاً لانه نظام جديد، وثانياً بسبب عدم معرفة الناخبين بكل مرشحي القائمة الانتخابية. فعلى سبيل المثال فقط 25% من الناخبين في السويد يرتبون أسماء القائمة. وهذا يعبر عن عدم وعي وإدارك الناخب بأسماء المرشحين وخاصةً أن هؤلاء المرشحين لا يسمح لهم بعمل حملات إنتخابية خاصة بهم، وانما حملة انتخابية فقط للقائمة ككل.

[13] https://www.maannews.net/articles/2138598.html

[14] https://www.alhaya.ps/ar/Article/97858

الاشكالية السابعة تتمثل في صعوبة جمع الأصوات وتحليلها من قبل لجنة الانتخابات المركزية، حيث انه بسبب ترتيب الأسماء في القائمة، فإن ذلك يحتاج الى جهد أكبر وكلفة عالية وتدريب عالي، وهذا الذي أدى الى تخلي إستونيا عن هذا النظام

الاشكالية الثامنة في هذا النظام المقترح تتمثل في صعوبة تمثيل الأقليات داخل القائمة، حيث من الصعب على هذه الأقليات الفوز ضمن هذا النظام. وبرغم أن المسيحيين سيحظون بتمثيل ضمن نظام الكوتة الا أنهم لن يستطيعوا الحصول على مقاعد أكثر عن هذه الكوتة حتى وان توافرت لديهم كفاءات تنظيمية أكبر[15]..

الاشكالية التاسعة ارتفاع التوقعات بارتفاع نسبة الأوراق الباطلة لتصل إلى ما بين 10 و15% مقارنة بـ3% فقط في الانتخابات السابقة[16]

الاشكالية العاشرة قد يبدو أن التعديل يساعد في القضاء على الصراع الذي يخيّم على عملية تشكيل وترتيب القائمة قبل تقديمها إلى لجنة الانتخابات المركزية، لكنه في الحقيقة يؤجل الصراع لما بعد التشكيل وفور بدء الدعاية الانتخابية، حيث يبدأ بعض المرشحين على الغالب بالدعاية لأنفسهم أكثر من القائمة، لذلك تنتفي عن النظام خدمته لتوحيد وتماسك القائمة الانتخابية، نظام القائمة يضع الصراع بجانبها ولا يتجنبه. فالبديل للتدافع على منصب رئيس الهيئة المحلية يتم حله عن طريق إجراء القوى السياسية الانتخابات التمهيدية الداخلية، «البرايمريز[17].«

من التحليل السابق، أعتقد أن نظام القائمة ليس هو الحل الأمثل لتعدد الانقسامات الحزبية في الانتخابات البلدية، وأعتقد أيضاً أن وزارة الحكم المحلي يجب أن تجري مسبقاً دراسات أكثر عمقاً على واقع تجربة القوائم المفتوحة في الأردن والجزائر وبعض الدول ذات النظم القريبة من فلسطين. وبالضرورة، يمكن للوزارة أن تفكر ببدائل ربما تكون أكثر واقعية مثل اشتراط عمل انتخابات تمهيدية داخل كل قائمة أو رفع نسبة الحسم حتى تمنع القوائم الصغيرة من التنافس في الانتخابات، كما أن رفع نسبة الحسم الى 10% على سبيل المثال كما هو معمول به في تركيا وماليزيا سوف يشجع الأقليات والأحزاب الصغيرة والقوائم المستقلة على الاندماج في قوائم مشتركة ضمن اتفاقات مسبقة قبيل الانتخابات

رؤية شبابية للنظام الانتخابي المقترح:

في اطار جهود مؤسسة ملتقى الطلبة ولجنة الانتخابات المركزية في عقد العديد من اللقاءات التوعوية حول النظام الانتخابي المقترح (نظام القائمة المفتوحة)، فقد أفرزت هذه اللقاءات عددا من الملاحظات على هذا النظام المقترح تعكس رؤية نسبة مهمة من القطاع الشبابي الى حد ما. وهذه الملاحظات هي:

[15] https://www.maannews.net/articles/2138598.html

[16] https://www.alquds.com/ar/posts/158461

[17] https://www.al-ayyam.ps/ar/Article/356222/register.php

1- أن النظام الانتخابي المقترح يوجد فيه العديد من الثغرات، واسئلة يجب الإجابة عليها من قبل الاحزاب والبلديات ولجنة الانتخابات ووزارة الحكم المحلي لان العديد من بنود النظام المقترح تتسم بالغموض بالنسبة لشريحة واسعة من الشباب..
2- ضرورة وجود برامج تدريبية واسعة ومركزة للقطاع الشبابي على العمل الانتخابي اقتراعا وترشيحا في اطار نظام القائمة المفتوحة وذلك من اجل ضمان مشاركة فاعلة للقطاع الشبابي في انتخابات الهيئات المحلية.
3- ضرورة وجود كوتة شبابية لا تقل عن 25% وعدم الاكتفاء فقط .بتنزيل عمر المرشح الى 23 عام.
4- ضرورة تطبيق خطة قطاعية تنموية للقطاع الشباب في البلديات من أجل جذب الشباب للمشاركة في انتخابات الهيئات المحلية من خلال توفير الخدمات المتعددة للقطاع الشبابي مثل الخدمات الثقافية والاجتماعية.
5- ضرورة احداث تعديلات في نظام انتخاب الرئيس للبلدية كأن يكون الرئيس هو صاحب اكثر الاصوات في اقلائمة التي تفوز باكثر نسبة من المقاعد.
6- يوجد ضبابية بالنسبة لنظام التصويت في الورقة الثانية وهي ورقة ترتيب الاسماء فلماذ يتم ترتيب فقط 5 اسماء وليس مثلا 6 او 7، وماذا سيكون الحال فيما لو قلت نسبة المقترعين الذين يقومون بالتصويت.
7- ضرورة تحسين نظام الكوتا النسائية لتشتمل على 10% من اصل 30% نسبة الكوتا النسوية شابات.
8- يجب ان يأخذ القانون وقتا اكبر للتدارس والمناقشة في اطار كافة مكونات المجتمع الم\اني والاحزاب ومراكز القزى قبل اقراره والخوض في العديد من الالتباسات التي يمكن ان تؤدي الى انتكاسة حقيقية في التجربة الانتخابية.

التوصيات:

- عمل دراسات أكثر عمقا حول أسباب زيادة نسب فوز الشباب في انتخابات التزكي مقارنة بالتنافس.
- ضرورة التروي في اقرار نظام القائمة المفتوحة حتى يتم الاستئناس بكل أراء الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.
- يوصى بأن يكون الحد الأدنى لعمر المرشحين في الهيئات المحلية 22 سنة فما فوق لضمان تمثيل شريحة الشباب بشكل فعال
- يوصى بأن يكون المرشح للانتخابات حاصل على شهادة بكالوريوس ك حد أدني لتعزيز مشاركة الشباب المتعلمين في الهيئات المحلية
- اختيار رئيس الهيئة المحلية من الناخبين بشكل منفصل ومباشر